التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2007
الأسباب والآثار، ودور السياسة المالية في معالجته

د. أحمد حسين الهيتي	د. فاطمة إبراهيم خلف	عدي سالم علي الطائي
أستاذ	مدرس	مدرس مساعد
قسم الاقتصاد	قسم الاقتصاد	قسم العلوم المالية والمصرفية
جامعة الموصل	جامعة الموصل	جامعة الموصل

المستخلص

تمارس أدوات السياسة المالية دوراً فاعلاً في تخفيض وضبط معدلات التضخم في العديد من الاقتصاديات الكلية بجانب الأدوات النقدية والدخلية والتشغيلية. وفي إطار هذا البحث فإن المدة المشمولة بالدراسة (1990-2007) بالنسبة للعراق أظهرت مديات مختلفة لدور الأدوات المالية في تغيرات العمليات التضخمية في الاقتصاد العراقي، إذ كان لها الدور الأكبر في تخفيض

أو رفع معدلات تلك العمليات، وكان للنفقات التحويلية دوراً حيوياً في امتصاص جزء من معدلات التضخم، في حين كان هناك قصوراً في دور الضرائب، وجاء الدين العام ليعمق من الظاهرة وهذا تطلب من الحكومة أن تدفع باتجاه رفع دور الضرائب وإيراداتها في امتصاص العمليات التضخمية بجانب محاربة الفساد المالي لكي يساهم كل ذلك في تمويل القطاعات الإنتاجية بما يدفع باتجاه تحقيق النمو الموجب في GDP، وكذلك فإن الإنفاق التحويلي العيني يرفع من القدرة الشرائية للمواطن بما يؤدي إلى تخفيض أعباء التضخم كلية في الاقتصاد الكلي في العراق.

The Inflation in the Iraqi Economic in the Period 1990-2007
The Causes, Impacts, The Role of the Fiscal Policies in its Treatments

Abstract

The fiscal policy means practices an effective role in decreasing and controlling the averages of the inflation in many of the total economics in addition to the monetary, the income and the employing means. In the framework of this research, the including period of the study is (1990-2007) concerning to Iraq, it shows a different periods for the role of the financial means in changes in changes of the inflation process in Iraqi economic. It has the largest role in decreasing or increasing of average of these processes, and the transfer expenditure have an essential (crucial) role in absorbing a part of the inflation averages while there is a shortage in the taxes role.

The general debt comes to deepen this phenomenon, this requires from the government to push toward the increasing the role of the taxes and their revenues in absorbing the inflation processes in addition to the combating the financial decay to contribute all these in financing the productive sectors to push toward the achieving the positive growth in GDP. Also, the real transferring expenditure in-kind the selling ability for the citizen which lead to decreasing the inflation loads in the macroeconomics in Iraq.

المقدمة

يعد التضخم بمعدلاته غير الطبيعية أحد أبرز الظواهر الاقتصادية غير المرغوبة التي تعاني منها أغلب اقتصاديات دول العالم، لما لهذه الظاهرة من تأثير على مجمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وتمتد إلى السياسية أيضاً، فضلاً عن تماسها مع حياة المواطن اليومية.

وفي السنوات الأخيرة أثر ارتفاع مستوى الأسعار في حياة كل مواطن عراقي نتيجة التغيرات الاقتصادية والسياسية التي تعرض لها العراق، وعانى البلد من موجات تضخم مستمرة، إذ يُفقد التضخم الدخل قيمته الحقيقية وبالتالي يحصل الفرد على سلع وخدمات أقل مما كان يحصل عليه في السابق بفعل العمليات التضخمية.

وهنا تتدخل الدولة بأدوات السياسة المالية من نفقات عامة وضرائب ودين عام والتي يكون هدفها المحافظة على المستوى العام للأسعار وبالتالي تجنب الوقوع في مشكلة التضخم، وهذه الأدوات تكون إما متناغمة مع مستوى الأسعار ومن ثمّ تخفض معدلاته أو متناقضة مع مستوى الأسعار وبالتالي يظهر تأثير عكسي على معدلات التضخم. وهذا الأمر حصل في العراق فكان للسياسة المالية دور مهم في التعامل مع الارتفاع المستمر في الأسعار، إذ انعكست تأثيراتها على حياة المواطن العراقي وعلى مستوى الاقتصاد ككل.

أهمية البحث

يعكس تعامل السياسة المالية بأدواتها المتنوعة مع معدلات التضخم أهمية في مجالات عدة منها:

1. **اقتصادية:** من خلال المحافظة على المستوى العام للأسعار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
2. **اجتماعية للمواطن:** من خلال تحقيق مستوى مقبول من الأسعار، وبالتالي يمتلك الفرد قوة شرائية تمكنه من العيش بكرامه وتقلل من الآثار الاجتماعية الضارة للتضخم.
3. **سياسية:** بغرض تحقيق استقرار سياسي من خلال رضا الفرد عن الحالة الاقتصادية.

مشكلة البحث

إن الظروف الاقتصادية والسياسية من حصار اقتصادي وضعف هيكلية الاقتصاد العراقي، فضلاً عن الحروب وقرارات الأمم المتحدة بإيقاف تصدير النفط لا سيما للفترة 1990–2002 والعقوبات الاقتصادية المستمرة، علاوةً على ذلك الفساد الإداري والمالي والوضع الأمني المتردي بعد عام 2003، هذه العوامل في مجملها مارست ضغوطاً على قرارات السياسة المالية بأدواتها المختلفة، والتي كان لها تأثير متلائم مع معدلات التضخم تارة، وغير متلائم تارةً أخرى، ومن ثمّ سببت قرارات السياسة المالية تزايد في المستوى العام للأسعار.

هدف البحث

يهدف البحث إلى إظهار تأثيرات أدوات السياسة المالية (نفقات عامة وضرائب ودين عام) في معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي، وكيفية تعامل الدولة مع هكذا وضع اقتصادي في الوقت الحاضر والمستقبل وكيفية تخفيض مستويات التضخم إلى مستويات مرغوب فيها.

فرضية البحث

تتمحور الفرضية حول إمكانية استخدام أدوات السياسة المالية في معالجة العمليات التضخمية في الاقتصاد الكلي.

أسلوب البحث

اعتمد البحث على عنصرين في هذا الجانب، الأول: نظري يؤسس للظاهرة عبر المؤشرات والأرقام، والثاني: كمي يستند إلى أدوات القياس الاقتصادي.

مدة البحث

يغطي البحث ثلاث فترات، وهي: الأولى: (1990–1995)، الثانية: (1996–2002)، والثالثة: (2003–2007).

ولغرض ترتيب البحث فقد قسّم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مؤشرات التضخم في الاقتصاد العراقي

القسم الثاني: تفاعل أدوات السياسة المالية مع معدلات التضخم.

القسم الثالث: تأثير بنود السياسة المالية في معدلات التضخم.

1-1 مؤشرات التضخم في الاقتصاد العراقي

يعدّ التضخم من الظواهر الاقتصادية التي عانت منها وما زالت تعاني أغلب دول العالم، بل أن أغلب الاقتصاديات قد أصبحت تتعايش معها لدرجة أن الاقتصادي (فيليبس) قد قرر بأن التضخم ضروري للتنمية الاقتصادية، حيث أن نسبة معينة من التضخم في أي اقتصاد ضرورية لإدامة العجلة الاقتصادية واستمرار تحريكها (الأعظمي، 2000، 76).

والتضخم بوصفه ظاهرة اقتصادية هو الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار، إذ تنجم هذه الظاهرة من عدم التوافق بين نمو أو حجم السيولة النقدية التي تمتلكها الوحدات الاقتصادية وبين نمو أو وفرة السلع والخدمات المتاحة في السوق (البصري، 2006، 9-11). أو أنه ناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج أو ناجم عن وجود فائض في الطلب الكلي، وقد يأتي تحت تأثير دفع الأرباح أو دفع الأجور، وقد يكون تضخماً جزئياً أو كلياً، وتشكل التوقعات التضخمية إحدى العوامل المساعدة في تغذية حالة الارتفاع في معدلات التضخم، كما أن التضخم ظاهرة معقدة ومركبة الأبعاد، وبالتالي فإن التضخم نتاج لعوامل متعددة، قد تكون متعارضة فيما بينها، وهذه العوامل ستؤدي إلى اختلال في العلاقات السعرية، أي (أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية) من ناحية، وبين أسعار عناصر الإنتاج (مستوى الأرباح ومستوى الأجور) من ناحية ثانية، وهذا الاختلال سيعمق من حالة التفاوت بين دخول عناصر الإنتاج والاستقرار الاقتصادي مما يخلق اختلالاً في التوازن الاجتماعي بين الطبقات (الربيعي، 2006، 33).

1-1-1 العراق تحت موجات التضخم قبل وبعد عام 2003

شهد العراق معدلات تضخم معتدلة ومدارة لم تتجاوز مرتبة رقمية واحدة وحتى سنة 1974 وعلى إثر زيادة كمية النقود بسبب تعديلات الرواتب والأجور، إلاّ أن بسبب السياسات المركزية للتسعير أمكن ضبط معدلات التضخم، وفي عقد الثمانينيات بدأ معدل التضخم بالارتفاع بشكلٍ بطيء وخصوصاً أثناء وبعد الحرب مع إيران ليصل إلى أكثر من 15%، ولكن بدخول الاقتصاد العراقي عقد التسعينيات بدأ معدل التضخم بالارتفاع بشكلٍ كبير خصوصاً بعد قرارات العقوبات الاقتصادية وبالتحديد بعد منتصف سنة 1993 لندخل دورة التضخم الجامح (الربيعي، 2006، 34-35).

لقد كان من النتائج المهمة والخطيرة التي ظهرت بعد تطبيق قرارات الحصار الاقتصادي الجائرة على العراق، ارتفاع الأسعار بمعدلات عالية ومتسارعة، مما انعكس سلباً على مستويات الإنتاج، وأضعف فاعلية الأسعار في تشجيع الاستثمارات وتوجيه قراراتها، إذ إن طبيعة السياسة السعرية

كانت تميل دائماً إلى تدخل الدولة في تحديد الأسعار وإلى تسعير بعض المنتجات (الأعظمي، 2000، 81).

وشهد الاقتصاد العراقي خلال سنة 2006 ارتفاعاً مستمراً في نسبة التضخم حتى بلغت النسبة أكثر من 50% مع احتمال استمرارية الأسعار في الارتفاع، في حين بلغ متوسط نمو التضخم السنوي للمدة (2003–2006) ما يقارب (32%)، ففي ك2 2006 بلغ معدل التضخم (20%) ثم ارتفع ليبلغ 53% في مايس 2006 على اثر ارتفاع أسعار المشتقات النفطية واستمرار الارتفاع في نسبة التضخم ليبلغ في شهري تموز وآب بحدود (70%) و (76.6%) وفي العام نفسه على التوالي (البصري، 2006، 9).

1–1–2 عوامل ظهور واستمرار التضخم في الاقتصاد العراقي

هناك أسباب عديدة تجعل من ظاهرة التضخم في العراق ظاهرة مزمنة معقدة يصعب المعالجة فيها في الاقتصاد العراقي باستخدام المعالجات الآنية، ومن هذه الأسباب، ما يأتي:

1. **انعدام النهج الاقتصادي**، لقد كان الاقتصاد العراقي اقتصاداً هجيناً، فلا هو بالاقتصاد الموجه بشكلٍ كامل، ولا هو بالاقتصاد الحر، يعتمد على نظريات ومناهج شتى تحمل التناقض فيما بينها، ولا يتصف بميزة موحدة لهياكله وآلياته وبنائه (حسن، 2008، 4)، وخصوصاً بعد سنة 2003، كما أن عدم وجود برامج اقتصادية واضحة للدولة، أدى إلى عدم إعمار البنية الإنتاجية ومشاريع البنية الأساسية والخدمات العامة وبخاصة في مجال صناعة تصفية النفط وقطاع الكهرباء والمياه (حسن، 2008، 7).
2. **الإنفاق الحكومي**، أدت قرارات زيادات رواتب الموظفين والعاملين في الدولة كافة، وكذلك منح الهبات والإكراميات إلى زيادة العملة المتداولة في السوق، وهو ما دفع إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود، فضلاً عن أن هذا الإنفاق ما زال يهدر في مشاريع غير ذات جدوى ويدعم الكثير من السلع فيجعلها زهيدة الثمن وصالحة للتهريب إلى خارج العراق لارتفاع ثمنها، إذ بلغ إجمالي الإنفاق العام (14178.9) مليون دينار سنة 1990 ليصل إلى (690785.7) مليون دينار سنة 1995، كما وارتفع إجمالي الإنفاق من (542541) مليون دينار في سنة 1996 إلى (1033552) مليون دينار في سنة 1999، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم من (53.7%) في سنة 1990 إلى (387.3%) في سنة 1995، واخذ معدل التضخم بالانخفاض حتى أصبح بالسالب ليصل إلى (–16.2%) في سنة 1996، ثم عاود الارتفاع ليصل إلى (12.6%) في سنة 1999 (حسن، 2008، 4).

3. **المعروض النقدي**، يعدّ من أبرز العوامل المسببة للتضخم، إذ تزايدت حدته خلال المدة قبل وبعد سنة 2003 ويمكن متابعة ذلك من خلال البيانات المتاحة عن هذه المدة، إذ ازداد عرض النقد من (24670) مليون دينار في سنة 1991 إلى (2898189) مليون دينار سنة 2003، أي بنسبة نمو سنوي مركب بلغت نحو (44.3%)، في حين كان النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحدود (10.8%)، ويعني ذلك أن الضغط التضخمي خلال المدة 1991–2003 كان بحدود (33.6%) وهي نسبة كبيرة جداً (الورد، 2006، 44). فقد عانت أسواقنا المحلية من وجود ما يقارب (2) تريليون دينار سنة 2003 ارتفعت إلى (10.1) تريليون دينار سنة 2004، أما في سنة 2005 فقد بلغ حجم الكتلة النقدية حدود (11.3) تريليون دينار (عبدالجبار، 2006، 53) وذلك بسبب زيادة الرواتب والأجور لموظفي الدولة وارتفاع كمية النقود من خلال العقارات المحلية.

4. **الإنفاق الحربي والميزانيات التسليحية الضخمة**، أدى تزايد الإنفاق الحربي ومواجهة ثلاث حروب إقليمية ودولية خلال ما يقارب عقدين من القرن الماضي إلى تحويل معظم إيرادات العراق لصالح الماكنة العسكرية الاستهلاكية وخفض مخصصات الاستثمار إلى أدنى مستوى، مما أدى إلى إيقاف تمويل المشاريع الاقتصادية العاملة، فضلاً عن إيقاف استثمارات جديدة، إضافة إلى ضمور الاستثمار الخاص وهروب رؤوس الأموال الوطنية بحثاً عن استثمارات آمنة أسهم كل هذا في تعطيل وتباطؤ ماكنة الإنتاج الوطني (غزال، 2008، 128).

5. **انعدام التوازن بين قوى العرض والطلب**، يتصف الاقتصاد العراقي بعدم مرونة الجهاز الإنتاجي للاستجابة التي تحصل في حجم ونمط الطلب، مما ينعكس سلباً على الأسعار فيؤدي بها إلى الارتفاع، فالناتج المحلي الإجمالي في العراق لم يتجاوز (22848.3) مليون دينار سنة 1990 ارتفع إلى (29585789) مليون دينار سنة 2003 بالأسعار الجارية، كان قطاع النفط الخام يحتل المرتبة الأولى في الأهمية النسبية في تكوين ذلك الناتج، يأتي بعده القطاع الزراعي ثم القطاع الصناعي، ثم بدأ نمو القطاعين الأخيرين بالتدهور خلال المدة 1990–2003 مقابل نمو قطاع الخدمات، الأمر الذي أدى إلى حدوث اختلال في الهيكل الاقتصادي مع عجز واضح للقطاع الزراعي في تلبية الطلب المتزايد فبدأت الأسعار بالارتفاع (الأعظمي، 2000، 80).

6. **الفرص الاستثمارية الكثيرة**، أدى ارتفاع أسعار النفط إلى ظهور فرص استثمارية كثيرة وما تبعها من الإعلان عن مشاريع ضخمة في كافة بلدان المنطقة وتدفق المزيد من الشركات والاستثمارات الأجنبية، مما أدى إلى ارتفاع الطلب المحلي على مختلف السلع والخدمات بصورة كبيرة، وبالأخص الطلب على العقارات السكنية والتجارية وارتفاع أسعارها بصورة خيالية خلال مدة زمنية قصيرة نسبياً (العسومي، 2008، 15).
7. **الحصار الاقتصادي**، يؤدي فرض الحصار الاقتصادي إلى انعدام الاستيراد والتصدير، فضلاً عن ارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض قيمة العملة الوطنية (معهد الإمام الشيرازي، 2008، 2)، وقد تعرض الاقتصاد العراقي لأصعب وأقسى عقوبات اقتصادية في التاريخ الحديث منذ سنة 1990 ولغاية سنة 2003 وما ترتب على ذلك من آثار واسعة في متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق، وقد تبع ذلك تحمل العراق لمسألة التعويضات وفقاً لبعض فرق التفتيش وفعاليات الأمم المتحدة في هذا البلد. كل ذلك أدى إلى تعطيل الاقتصاد وتراجع معدلات النمو والاستثمار وتوقف شامل لفعاليات التصدير وبالأخص النفط الخام الذي يعدّ المصدر الأساس في تمويل الإنفاق العام وتكوين الناتج المحلي الإجمالي وانعكس ذلك في زيادة فعاليات الدولة وتراجع قيمة الدينار العراقي مما دفع بشكلٍ كبير باتجاه العمليات التضخمية واستمر وتعمق البحث عن ملاذٍ آمن بالنسبة للوحدات الاقتصادية في الادخار والاستثمار.
8. **الاقتصاد الريعي في العراق**، تحوّل الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد ريعي يعتمد اعتماداً كلياً على واردات بيع النفط في الإنفاق العام، ولا سيما بعد فشل أغلب المشاريع الصناعية الإنتاجية بسبب سوء **التخطيط** والإدارة وعدم استحضار الآفاق المستقبلية للصناعة وانزواء الإنتاج الزراعي المحلي، إذ أخذ العراق يعتمد على استيراد المنتجات الزراعية بمختلف أنواعها وبشقيها الحيواني والنباتي (حسن، 2008، 3).
9. **عدم استقرار المعروض وارتفاع أسعار المشتقات النفطية**، إن تعديل أسعار المنتجات النفطية والاستقرارية الغائبة في المعروض من المشتقات المذكورة أدى إلى ارتفاع الأسعار في الحلقات الاقتصادية المختلفة من خلال ارتفاع كلف إنتاج السلع والخدمات التي تعتمد على المشتقات النفطية بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، بجانب تزايد أجور الخدمات بأنواعها المختلفة، إذ عدلت أسعار المنتجات النفطية لأكثر من مرة ولكل الأنواع، فضلاً عن ذلك فإن شحة المعروض منها أدى إلى ظهور السوق الموازي وارتفاع أسعار المشتقات النفطية،

وفي بعض الأحيان بأكثر من سعر السوق الاعتيادية غير المدعومة ، كما أدت شحة المشتقات إلى أن أصبح ما يقارب من نصف حاجة السوق المحلية يتسدد من السوق الموازي، وتشير الدراسات إلى أن زيادة عرض المشتقات النفطية يؤدي إلى انخفاض التضخم بمقدار 40% (بعد شهرين من زيادة العرض) (البصري، 2006، 11).

10. **تدهور الحالة الأمنية،** تسبب الحالة الأمنية المتردية في عدم انتظام عرض السلع والخدمات في الأسواق المحلية (تقلص عدد ساعات العمل)، من جانب آخر، أسهمت المشكلة الأمنية في خلق صعوبات في توريد الاستيرادات من المنافذ الحدودية وارتفاع تكاليف التأمين والحراسات (البصري، 2006، 11-12).

11. **انتشار البطالة وتزايد أعداد العاطلين عن العمل بشكلٍ متصاعد،** فضلاً عن أن الشريحة الكبرى من العاطلين وحتى بعض العاملين هي شريحة غير ماهرة تفتقد إلى العديد من الخبرات الفنية والتقنية التي تتطلبها المشاريع الإنتاجية الحديثة، ولا سيما بعد دخول الأجهزة التي تعتمد على تقنية البرمجة والمعلومات في الإنتاج (حسن، 2008، 3). وتقدر الدراسات حجم البطالة في الاقتصاد العراقي بحدود 35% من إجمالي قوة العمل بجانب أنواع البطالة الأخرى من العاملين فعلاً في الجهاز الإنتاجي والخدمي.

12. **توقف فعاليات الصناعة التحويلية والاستخراجية،** إن توقف إنتاج الكثير من المنتجات المحلية الصناعية والزراعية وغيرها ممن تتمتع بالقدرة التنافسية في التجارة الخارجية لانخفاض أثمانها النسبية، أدى ذلك إلى إحلال مثيلاتها المستوردة من منافذ دولية وإقليمية على وفق الأسعار العالمية لها مما رفع الرقم القياسي للسلع المتداولة في السوق المحلية إلى مستوياتها السعرية الدولية (صالح، 2006، 22).

13. **ظاهرة ارتفاع الميل للإنفاق وضعف الميل للإدخار،** بسبب سياسة الحصار والحرمان التي عانى منها المجتمع (البصري، 2006، 12).

14. **تحسن مستوى الأجور والمرتبات التقاعدية،** أدى تحسن مستوى الأجور والمرتبات التقاعدية بعد الحرب ومن ثمّ تحسن القدرة الشرائية للأفراد، ففي موازنة سنة 2006 زاد حجم الأجور والمرتبات والمدفوعات المختلفة بأكثر من 90% عما كانت عليه في سنة 2005، ولا شك أن هذه الزيادة لم تصاحبها زيادة في المعروض من السلع والخدمات مما دفع باتجاه تعميق وشمولية التضخم في الاقتصاد العراقي (البصري، 2006، 12).

1-1-3 آثار التضخم على الاقتصاد العراقي

أياً كانت مظاهر التضخم أو العوامل المسببة له، فإن للتضخم في نهاية المطاف آثاراً اقتصادية واجتماعية يمكن إجمالها بما يأتي:

1. **أثر التضخم على وظائف النقود وتوازن السوق**، يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود ومن ثمّ إلى اختلاف في الوظائف التي تقوم بها النقود، حيث يزداد ميل الأفراد إلى التخلص من السيولة النقدية باتجاه تحويلها إلى سلع وموجودات يمكن أن تزداد أقيامها بمرور الزمن، الأمر الذي يفاقم من حدة الطلب وارتفاع الأسعار (يونس، 2001، 35).
2. **التضخم والكفاءة الاقتصادية**، إن التضخم يضعف الكفاءة الاقتصادية لأنه يحرف مؤشرات الأسعار، فإذا ارتفع سعر السوق لسلعة معينة في اقتصاد ذي تضخم منخفض، فإن البائعين والمشترين يكون على علم بتغيير فعلي في شروط عرض أو طلب تلك السلعة ويستطيعون الرد على ذلك بشكلٍ مناسب، في حين يكون من الصعوبة التمييز بين التغيرات في الأسعار النسبية وبين التغيرات في المستوى الإجمالي للأسعار في اقتصاد ذي تضخم مرتفع (ساموبلسون، 2001، 614).
3. **إعادة توزيع الدخل والثروة**، يؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية بصورة غير عادلة بسبب التفاوت في درجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات واختلاف معدلات الزيادة في الدخول النقدية لهذه الفئات داخل المجتمع. في حين لو كان التغير في الدخول بالنسبة نفسها في الوقت نفسه لما كان هناك مشكلة حيث يبقى نصيب كل فئة من العرض الحقيقي من السلع والخدمات على حاله دون تغيير (حمادي، 2006، 52). إذ تجاوزت نسبة فائض العمليات سنة 1998 أكثر من 90% من الدخل القومي، في حين حققت نسبة تعويضات المشتغلين أقل من 10% من ذلك الدخل، فضلاً عن التشوهات الكبيرة في هيكل الأسعار ومن ثمّ تعطل مؤشر الجدوى الاقتصادية، كل ذلك انعكس على المستوى المعاشي للمواطن فتدهور الدخل الحقيقي له (الورد، 2006، 39).
4. **التخلي عن العملة الوطنية واللجوء لعملة أجنبية أكثر ثباتاً في قيمتها**، وهو أمر ينعكس على تدهور سعر الصرف للعملة المحلية (الربيعي، 2006، 34)، وبالتالي تتوجه محفظة الوحدات الاقتصادية باتجاه الموجودات الأجنبية أكثر، فترتفع أهمية (Tobin's B) لتتجاوز الواحد الصحيح في ظل توجهات التضخم المرتفعة (الهيتي، 2008، 10).
5. **ارتفاع الأسعار والكتلة النقدية المتداولة**، يترتب على ارتفاع معدلات التضخم ارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية، وإن أولى الفئات المتضررة بهذا الارتفاع هم أصحاب الدخول المحدودة،

فضلاً عن وجود كتلة نقدية كبيرة متداولة في السوق، وقد تكون هذه الكتلة محصورة بين أيدي مجموعة صغيرة لا تشكل إلاّ نسبة ضئيلة جداً من السكان، مما يعكس آثاره الاقتصادية السلبية على المستويات المعاشية للسكان (معهد الإمام الشيرازي، 2008، 2).

6. **العقوبات الاقتصادية**، على الرغم من رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق بعد احتلاله وضخ قوات الاحتلال لملايين الدولارات إلى السوق من خلال رواتب العاملين في أجهزة الدولة والذي كان يتوقع أن يؤدي إلى ارتفاع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار وهو ما حصل فعلاً، حيث أصبح سعر الصرف بحدود (1200) دينار مقابل الدولار (حسن، 2008، 9)، ولكن مع صدور قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004 وتوجهات السياسة النقدية التقييدية نحو اعتماد حركية سعر الفائدة وسعر الصرف المستقر من خلال سياسات ضبط سعر الصرف أمكن السيطرة إلى حدٍ ما على مستويات التضخم ومنح الاستقرارية في سعر الصرف للدينار العراقي (العاني، 2008، 18).

7. **ارتفاع أسعار المشتقات النفطية**، أدى التضخم إلى ارتفاع أسعار المشتقات النفطية حيث سجلت ارتفاعاً كبيراً وصل إلى (99%) في سنة 2005 مقارنةً بما كانت عليه الأسعار في سنة 2004، وفي سنة 2006 فقد بلغت (321%) عند مقارنتها بسنة 2005، ولقد تركت هذه الزيادة السعرية آثاراً سلبية وإيجابية في آنٍ واحد، إذ نجد في الجانب الإيجابي هو تحقيق عوائد مالية كبيرة للموازنة، وبهذا اقتربت أسعار المشتقات النفطية قليلاً من أسعارها السائدة في الأسواق المحلية لدول الجوار، فضلاً عن تقليل فجوة التشوهات السعرية التي تعاني منها هذه المواد بسبب تمتعها بالدعم الحكومي. أما الجوانب السلبية فإن آثار هذه الزيادة انتقلت إلى بقية القطاعات بوصفها مدخلات في عملية الإنتاج النهائي والوسيط للعديد من الأنشطة، فضلاً عن تقليل استهلاك العديد من العوائل التي تعيش دون مورد مالي محدد بسبب عدم قدرتها على تغطية الزيادة السعرية (عبدالجبار، 2006، 56).

8. **عدم التناسب بين القطاعات**، أدى التضخم في الاقتصاد العراقي إلى عدم التناسب بين القطاعات التي تمثل العرض السلعي الحقيقي من جانب، والأنشطة التي تمثل روافد الطلب المحلي وهي الأنشطة الخدمية بشكلٍ عام، وبخاصة أنشطة الأمن والمخابرات والدفاع (الربيعي، 2006، 36).

2-1 تفاعل أدوات السياسة المالية مع معدلات التضخم

يتمثل هدف السياسة المالية التقليدي باستخدام بنود الموازنة (نفقات عامة، ضرائب، قروض) في تحقيق الأهداف الاقتصادية وعلى رأسها الاستقرار والنمو المتوازن، إلاّ أن النظريات المالية الحديثة

بدت أكثر تدخلاً في النشاط الاقتصادي بالتأثير في مستويات الطلب الفعّال وعناصره بمضاعفة الاستثمار وتقييد عوامل الإنتاج الاستهلاكية والرقابة المتوازنة للسياسة المالية والتي أصبحت تعني إحداث عجز في الموازنة أو فائض فيها تبعاً لأحوال النشاط الاقتصادي عبر الأطوار المعروفة لدورته (حمادي، 2006، 43).

وتكوّن السياسة المالية مع السياسة النقدية جناحين رئيسين للسياسة الاقتصادية الكلية والتي بإمكان الحكومة استخدامها للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي وفي تحقيق أهداف اقتصادية كلية محددة. فالسياسة المالية بمفهومها الواسع تؤلف التغيرات المعتمدة في حجم وشكل وتوقيت فرض الضرائب، والإنفاق الحكومي وعمليات الدين العام للتأثير على النشاط الاقتصادي في الاتجاه المطلوب (Mithani, 1998, 322).

ومن خلال ذلك يتبين أن من أهم أدوات السياسة المالية، الآتي:

1. السياسة الإنفاقية.
2. الضرائب.
3. الدين العام.

2-1-1 السياسة الإنفاقية

تعدّ السياسة الإنفاقية البرنامج الإنفاقي الذي يقوم على طبيعة دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إذ يمارس الإنفاق العام دوراً أساسياً في تمويل النشاط الاقتصادي التنموي من جهة، وتمويل فعاليات الدولة الأساسية في مجال الخدمات العامة، بحكم وظائفها الأساسية في قيادة وتوجيه المجتمع من جهةٍ أخرى (جابر، 2000، 9).

وفي الاقتصاد العراقي وفي المدة قيد البحث كان للإنفاق الحكومي أهمية كبيرة، إذ اعتمد المواطن العراقي على الدولة في المحافظة على مستويات معيشته، نتيجة لظروف الحصار الاقتصادي، أما الدولة من جهتها فإنها وجهت أكثر من نصف إنفاقها العام بصورة نفقات تحويلية تحوّل للمواطن العراقي دون مقابل، وشملت النفقات التحويلية الآتي:

1. دعم البطاقة التموينية. 2. دعم الوقود. 3. دعم المزارعين. 4. أخرى.

وبعدما تغيرت الأوضاع السياسية والاقتصادية بعد سنة 2003 أضيفت البنود الآتية:

1. هيئة دعاوى حقوق الملكية.
2. نفقات استيراد الطاقة الكهربائية.
3. نفقات الانتخابات.
4. احتياطي الطوارئ.
5. منح الشركات والهيئات العامة.

والجدول الآتي يوضح أهمية هذا النوع من الإنفاق وضرورة وجوده وتواصله ولا سيما في ظل انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الحصار مقارنةً بدول الجوار التي لا تقدم مثل هذا الدعم الحكومي، كما أنها لم تمر بوضع معاشي صعب كما مرّ به العراق.

الجدول (2-1)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للعراق والدول المجاورة للمدة 1990-2006

(دولار/فرد)

نصيب الفرد	العراق	إيران	الأردن	الكويت	السعودية	سوريا	تركيا
1990	927	1661	1268	8692	7120	877	2683
1991	314	1722	1183	8081	7872	951	2638
1992	359	1756	1425	*	8032	1072	2725
1993	248	1899	1435	*	7540	1122	3033
1994	192	1869	1536	*	7442	871	2156
1995	161	1857	1605	14736	7687	927	2743
1996	273	1906	1602	16627	8301	1012	2886
1997	290	1755	1625	15329	8474	1055	2966
1998	359	1688	1721	12800	7321	1112	3074
1999	608	1731	1741	14297	7969	1106	2788
2000	841	1610	1764	17223	9121	1190	2956
2001	691	1699	1825	15336	8664	1249	2124
2002	665	2053	1902	16333	8734	1244	2645
2003	395	2038	1974	19958	9729	1158	3390
2004	926	2391	2155	24097	11112	1321	4245
2005	1206	2779	2349	31861	13399	1476	5032
2006	1629	3454	2589	38905	15360	1614	5376

Source: http://www.sesrtcic.org/index-ar.php

2-1-2 النفقات التحويلية والتضخم

تعدّ النفقات التحويلية تلك النفقات النقدية أو العينية والتي لا تتطلب تقديم أية سلع أو خدمات لقاءها إلى الدولة، وإنما تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل القومي من الفئات الاجتماعية التي تملك دخولاً كبيرة إلى أخرى محدودة الدخل، إذ تكتفي هذه النفقات بتحويل القوة الشرائية بين الشرائح الاجتماعية مع الاحتفاظ بمجموع الدخل ثابتاً، إذ تجري الدولة هذه التحويلات دون مقابل، وتعدّ هذه النفقات ذات أهمية إذ إنها تؤثر في دخل الأفراد وسلوكهم الاستهلاكي والادخاري (الطائي، 2005، 5).

وقد أدركت الدولة أهمية هذا النوع من الإنفاق في المحافظة على مستويات المعيشة في المجتمع وبخاصة الفئات ذات الدخل المحدود من أجل حمايتهم من موجات التضخم التي اجتاحت اقتصاديات العالم، فضلاً عن التضخم في الأسواق العالمية للسلع المستوردة ومن ارتفاع تكاليف إنتاج السلع المحلية وبخاصة تلك التي تعتمد على المواد الأولية المستوردة من الخارج (العامري، 2001، 104). ولغرض توضيح أثر التحويلات الاجتماعية في معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي، فإن جعل آلية العلاقة بينهما تظهر من خلال النموذج المقدر الآتي:

$CPi = b_0 + b_1 extra$

إذ إن: CPi: الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

extra: النفقات التحويلية

وتجعل هذه الدالة التضخم معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك متغيراً تابعاً في سلوكه للكثير من المتغيرات المستقلة التي تقف بعضها إلى جانب الطلب والبعض الآخر إلى جانب العرض، وكثيراً منها هيكلية، وأخرى تمليها السياسة الحكومية التدخلية، ولأن هذه الأخيرة هي التي تعنينا في الموضوع حيز البحث، فقد تمّ اعتماد متغير مستقل واحد وهو النفقات التحويلية في الدالة أعلاه لتعبّر عن حالة انحدار بسيط.

وكانت نتائج التقدير كالآتي:

$CPi = 2121 + 0.00087tra$

(t) (6.45)

$R^2 = 72\%$ F= 41.62

ويبين النموذج قوة توضيحية للدالة بلغت (72%) كما تشير قيمة (t) المحتسبة إلى معنوية النموذج. أما قيمة معلمة النفقات التحويلية فبلغت 0.00087 وهي ضعيفة جداً، وتعني أن زيادة النفقات التحويلية بوحدة واحدة يؤدي إلى تزايد معدل التضخم بمقدار 0.00087 من الوحدة الواحدة لحساب التضخم، وإن سبب ذلك هو أن أغلب المقدم هو دعم عيني وليس نقدي من خلال البطاقة التموينية والمشتقات النفطية ودعم مستلزمات الإنتاج الزراعي، ويعمل هذا الشكل من الدعم على امتصاص معدلات التضخم المتزايدة.

وإذا ما ركزنا على اغلب بنود النفقات التحويلية أهمية نجد أن دعم الأسعار يأخذ الجزء الأكبر منها، ويستهدف من وراء ذلك تحقيق الأهداف الآتية (العتبي، 1999، 9):

1. تخفيض أو زيادة الأسعار بطريقة تسهم في إعادة توزيع الدخول.

2. تحقيق استقرار في الأسعار يتناسب مع الأجور.
3. تحقيق زيادة في الإنتاج تسهم في تشجيع إنتاج منتجات ذات آثار اقتصادية واجتماعية تتمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحسين مستوى استهلاك الغذاء مع التطلع إلى إيجاد فائض للتصدير، أو من خلال تخفيض إنتاج منتجات أخرى ذات آثار اقتصادية واجتماعية سلبية.

ولكي نقف عند بعض نماذج الدعم التي احتلت مساحة كبيرة ومحط اهتمام المواطن فإننا نشير إلى دعم البطاقة التموينية، دعم المشتقات النفطية، ودعم شبكة الحماية الاجتماعية.

2-1-2-1 دعم البطاقة التموينية

إن نظام التوزيع العام للأغذية يعني أن توزيع الحصص العامة موجه إلى جميع السكان، مثل السكان في المخيمات أو في منطقة جغرافية معينة يحصل فيها كل فرد على حصة غذائية، أما التوزيع المستهدف للأغذية فيعني توزيع حصص عامة على فئات محددة من المجتمع المحلي، أي التي تختلف عن باقي شرائح المجتمع بأنها في حاجة إلى المعونة الغذائية (الطائي، 2009، 11).

ويستخدم هذا النظام على نطاق واسع في حالات نقص الأغذية للحيلولة دون ارتفاع أسعارها، وغالباً ما تلجأ الدولة التي تمر بحالات الحروب والكوارث الطبيعية والحصار الاقتصادي، وقد طبق العراق نظام البطاقة التموينية منذ نهايات سنة 1990، والذي بموجبه تقدم الدولة المواد الغذائية بأسعار مدعومة (رمزية) تقترب من المجانية مقارنةً بالسعر السائد في السوق التجارية المرتفع.

وهنا تعدّ البطاقة التموينية شكلاً آخر من أشكال دعم أسعار المستهلك، وهي لا تصلح فقط للظروف غير الاعتيادية، وإنما تكون ذات مردودات إيجابية على المستهلك حتى في الظروف الاعتيادية كونها تضمن له الحصول على ما يحتاجه بصورة منتظمة ومضمونة (النجار والعزاوي، 2006، 8).

وإن معدلات التضخم كان من المؤكد تزايدها في حالة عدم تطبيق نظام البطاقة التموينية والتي خفضت بل وكبحت معدلات التضخم طيلة فترة الحصار الاقتصادي لا سيما بعد التحسن النسبي الذي شهدته البطاقة التموينية خلال المدة 1996-2002، وعلى الرغم من بقاء مفردات البطاقة التموينية المخططة للمدة 2003-2007 على حالها، إلاّ أن الموزع منها أقل مما هو مخطط وذلك بسبب الأوضاع الأمنية والفساد الإداري والانقطاع في سلسلة الإمدادات مما أدى إلى تسلم الأسر كميات أقل مما هو مخطط، وهذا بدوره أثر في ارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق، وكما مبين في الجدول (2-2).

الجدول (2-2)

حصة الفرد من البطاقة التموينية ومعدلات التضخم في العراق للمدة 1990-2007

المادة / حصة الفرد	حصة الفرد من البطاقة التموينية للمدة 1990-1995	حصة الفرد من البطاقة التموينية للمدة 1996-2002	حصة الفرد من البطاقة التموينية للمدة 2003-2007	النسبة المئوية للأسر التي لم تستلم المواد التموينة في أيار 2005	النسبة المئوية للأسر التي لم تستلم المواد التموينة في ت1 2007
طحين	7	9	9	%45	%46
رز	1.250	3	3	%55.2	%73
سكر	0.500	2	2	%45.7	%35
شاي	0.100	0.200	0.200	%33.4	%44
زيوت	0.750	1.250	1.250	%29.9	%75
حليب أطفال	1.800	1.800	1.800	--	--
مساحيق	0.250	0.250	0.250	%53.2	%25
صوابين	0.150	0.500	0.500	%32.5	%55
معدل التضخم	%151.6	%10.7	%36.3		

المصدر: عبدالغفور إبراهيم أحمد، 1997، الأمن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص 187.

- سرمد النجار وهدى العزاوي، 2006، المفاضلة بين استدامة البطاقة التموينية والخيارات البديلة، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، ص 11.
- برنامج الأغذية العالمي والجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، 2006، تحليل الأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، العراق، ص 33.
- برنامج الأغذية العالمي والجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، 2008، تحليل الأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، العراق، ص 15.

إن المفاضلة بين سياسات الدعم النقدي أو العيني يتطلب الإشارة إلى مسألة المقارنة بين العوائد على رفاهية المستهلك وبين التكاليف التي تتحملها الحكومة من جراء تطبيق تلك السياسات، وهذا يتم من خلال المناظرة الآتية:

الأول: أسلوب الدعم العيني، والذي يقدم من خلال البطاقة التموينية للأفراد لكي تمكنهم من الحصول على المواد الغذائية وبعض المواد الأساسية الأخرى بأسعار تقل عن السعر التوازني في السوق.

الثاني: أسلوب الدعم النقدي، وذلك من خلال زيادة الدخول النقدية للأفراد بحيث تمكنهم تلكالزيادة من شراء مقادير إضافية من المواد الغذائية والسلع الأخرى بأسعارها السوقية. وبافتراض أن هناك مستهلك واحد وخيارين أحدهما البطاقة التموينية والآخر الدخل النقدي، قبل التحرك باتجاه أي من السياستين فإن التوازن يتحقق عند النقطة E_1، حيث التماس بين خط السعر AB مع منحنى السواء I، وعند هذه النقطة يتمكن المستهلك من الحصول على الكمية Oy_1 من المواد الغذائية ودفع جزء من الدخل النقدي مقداره y_1A والتصرف بدخله المتبقي Oy_1 لشراء سلع أخرى. فإذا افترضنا أن الحكومة لجأت إلى إتباع السياسة الأولى المتمثلة بتقديم البطاقة التموينية إلى الأفراد، فإن الأمر سيمكن الأفراد من شراء مقادير معينة من المواد الغذائية بأسعار منخفضة، وبذلك ينتقل من خط الميزانية AB إلى AB_1 ويتحقق التوازن في النقطة E_1، نلاحظ هنا أن المستهلكين انتقلوا إلى مستوى إشباع أعلى يتمثل بمنحنى السواء I_1 وإن مقدار ما تتحمله الحكومة هو y_1K. أما عند أتباع السياسة الثانية المتمثلة بزيادة الدخول النقدية للمستهلكين فإن خط الميزانية ينتقل من AB إلى CD ليمس منحنى السواء الأعلى I_2 ويتحقق التوازن في النقطة E_3، حيث يستطيع المواطنون شراء الكمية OX_3 من السلع وإن مقدار ما تتحمله الحكومة هو AC.

وبمقارنة التأثيرات المترتبة على إتباع أي من السياستين نلاحظ أن قيام الحكومة بإتباع السياسة الأولى المتمثلة بتقديم الدعم السلعي فنها تتحمل تكاليف أكبر (المسافة y_2k) من التكاليف التي تتحملها عند إتباع السياسة الثانية والمتمثلة بتقديم الدعم النقدي (المسافة AC)، بيد أن الاستهلاك من السلع الغذائية والسلع الضرورية الأخرى سيكون أكبر عند إتباع السياسة الثانية سيكون الاستهلاك من الغذاء أقل (المسافة OX_3) (أحمد وإسماعيل، 2006، 6-7).

الشكل (2-1)

خارطة السواء والدعم الحكومي

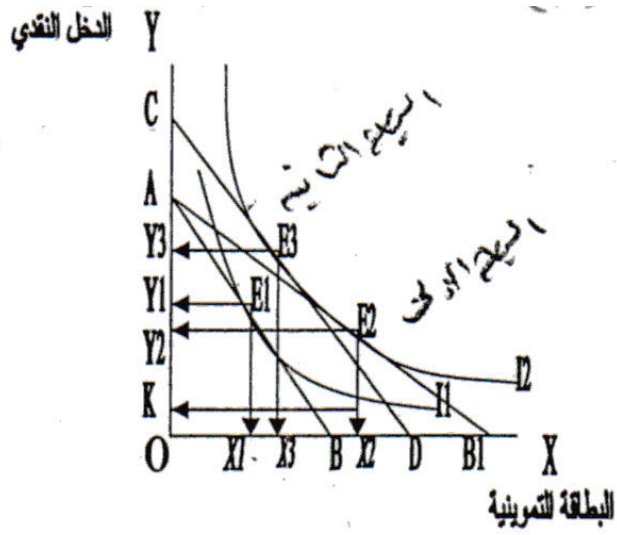

المصدر: جعفر طالب أحمد وهيثم لعيبي إسماعيل، 2006، سياسة تخفيض الدعم الحكومي عن المشتقات النفطية في العراق بعد نيسان 2003، (مدخل بيئي)، ص 7.

وفي دراسة أعدت من الدائرة الاقتصادية في وزارة المالية عن دوال الاستهلاك ونمط إنفاق المستهلك العراقي، أثبتت أن قيم المرونات الإنفاقية وقعت خارج نطاق القيد أو الشرط اللازم لكونها سلع ضرورية وأساسية لنمط إنفاق المستهلك، أي أن مرونتها الإنفاقية كانت أكبر من الواحد الصحيح، مما يشير إلى أن مستوى إشباع المستهلك من هذه السلعة منخفض جداً وتتمثل هذه المواد في الحبوب ومنتجاتها ومن ضمنها الرز والطحين والبقوليات واللوزيات، السكريات، واللحوم والأسماك، والحليب ومنتجاتها، والزيوت النباتية والدهون، والبيض، والشاي والقهوة، ومعظم هذه المواد تتضمنها البطاقة التموينية.

ومن هنا تأتي أهمية دعم البطاقة التموينية وضرورة استمرار العمل بها حتى تأخذ المرونة الإنفاقية لتفاصيل هذه المواد الغذائية قيمتها الصحيحة والتي يكون عندها المستهلك ذو إشباع عالي أو على الأقل ذو إشباع متوسط فيها (كاظم، 2006، 19-20). أما الخيار الثاني والمتمثل بالبديل النقدي يؤدي إلى زيادة كمية العملة في التداول واحتمال حدوث آثار تضخمية وذلك في ظل محدودية الموارد الاقتصادية (أحمد وإسماعيل، 2006، 7).

2-1-2-2 دعم المشتقات النفطية

لم يكن الحصول على المشتقات النفطية(*) في المدة 1990-2002 يمثل مشكلة بالنسبة للمواطن العراقي لأن تلك الفترة اتسمت بالاستقرار والاكتفاء الذاتي في حجم الإنتاج، غير أن المتغيرات الأخيرة التي ظهرت ودخلت الاقتصاد العراقي غيرت كثيراً من موازين العرض والطلب في السوق، والجدول الآتي يوضح أن هناك تغيراً واضحاً في حجم الإنتاج والاستهلاك، فبعدما كان حجم الإنتاج يغطي الاستهلاك ويزيد، تغير الحال بعد سنة 2003، ويعكس الجدول (2-3) تلك التوجهات.

الجدول (2-3)

تطور موازنة الإنتاج والاستهلاك في سوق المشتقات النفطية للمدة 1995-2005

(ألف م^3 – ألف طن(**))

السنة	الإنتاج	الاستهلاك
1995	13371	10039
1996	12659	10005
1997	15371	10420
1998	15292	12056
1999	14815	12173
2000	16664	12982
2001	17102	13999
2002	17942	16061
2003	10742	13838
2004	10000	18600
2005	16450	18150

المصدر: هدى العزاوي وسرمد النجار، 2006، تداعيات أزمة الوقود وسبل علاجها، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، ص7.

(*) تشمل المشتقات النفطية خمسة أنواع وهي: (البنزين بنوعيه العادي والممتاز، وزيت الغاز، والنفط الأبيض، والغاز السائل) (العزاوي والنجار، 2006، 3).

(**) المتر المكعب هي وحدة قياس إنتاج واستهلاك (البنزين بنوعيه ، النفط الأبيض، وزيت الغاز)، أما الطن فهي وحدة قياس (الغاز السائل).

وهناك جملة من الأسباب التي تقف وراء هذا الانخفاض في الإنتاج والزيادة في الاستهلاك لعل أبرزها (الغضبان، 2005، 7-8):

1. **تقادم المستوى التقني لوحدات التصفية والتكرير**، فمن المعروف أن مصفى الدورة قديم تمّ إنشاؤه في الخمسينات، ومصطفى بيجي أنشأ في منتصف السبعينات وأكمل في بداية الثمانينات، رغم أن هذه المصافي كانت في حينها تمثل أعلى تكنولوجيا، إلاّ أن الحروب والحصار أدت إلى تقادم هذه المنشآت.
2. **ضعف الصيانة**، تعاني المصافي العراقية من ضعف الصيانة ونقص الأدوات والأجهزة ولم تجرّ عليها الصيانة السنوية المبرمجة فكانت تعمل 24 ساعة يومياً طوال السنين دون توقف لإجراء الصيانة.
3. **الاستهلاك غير المرشد، وضعف عقلانية المواطن في استهلاك المشتقات النفطية** في ظل انخفاض أسعارها، إضافة إلى التوليد الموقعي للكهرباء لتلبية حاجة المواطنين وخاصة في الصيف. فضلاً عن دخول أعداد كبيرة من السيارات بعد زوال عقبات الاستيراد، إذ قدر مجموع الزيادة في أعداد السيارات بما يزيد عن مليون سيارة بحسب تقديرات سنة 2004، إذ كان عدد السيارات الداخلة إلى القطر سنة 2003 ما مقداره 1.162.869، ثم ارتفع سنة 2004 ليصل إلى 2.098.702، وإن هذه الزيادة في حصيلة السيارات المملوكة للقطاع الخاص والعام لا بد وأن تؤثر سلبياً على حجم إنتاج الوقود (العزاوي والنجار، 2006، 4).
4. **انقطاع القوة الكهربائية عن المصافي ووحدات التكرير.**
5. **أعمال التخريب والسلب والنهب**، إن معظم عمليات التخريب التي حصلت على المنشآت النفطية كانت موجهة نحو أنابيب النفط والغاز.
6. **عدم كفاية كميات النفط الداخلة إلى المصافي**، إن كميات النفط الداخلة إلى المصافي هي اقل من الطاقة المتاحة كمعدل شهري مما يؤدي إلى نقص في المنتجات المعروضة الناتجة عن نقص الإنتاج.
7. **تفشي ظاهرة التهريب بشكلٍ واسع**، بسبب:

آ. تدني الأسعار مقارنة بأسعار دول الجوار. ب. تردي الوضع الأمني وعدم إحكام الحدود.

ت. قدم الأساليب الإدارية والمالية والتجارية المستخدمة في عملية تداول وتوزيع المنتجات.

ث. الفساد الإداري والأمني.

يضاف إلى ذلك عوامل فرعية، تتمثل في:

1. نقص الخزين في المستودعات، ومن المؤكد أن نقص الخزين سيؤدي إلى أزمة.
2. تردي كفاءة النقل يفاقم الأزمة مما يؤدي إلى عدم إيصال البنزين والمشتقات الأخرى إلى محطات وساحات التوزيع بسرعة وسهولة دون تلكؤ.
3. ضعف تنظيم عمليات تجهيز المواطن (الدور الانتهازي لبعض العاملين في منافذ التوزيع).
4. المواطن يشعر بالخوف عند وجود ندرة في المنتجات النفطية، فما أن تحصل أزمة حتى يبدأ بالتخزين المستمر للمنتجات في سيارته وبيته.

تأسيساً على ما تقدم، وعند نهاية سنة 2005، أعلنت الحكومة عن زيادة صغيرة في أسعار الوقود في ضوء شروط صندوق النقد الدولي، والأكثر أهمية من ذلك هو أنه في الموازنة العامة لسنة 2006 تمّ وضع تخصيصات مالية لاستيراد المشتقات النفطية في حدود (200) مليون دولار شهرياً وهي تعادل نصف ما كان ينفق في سنة 2005(Adam Smith International, 2006,2). وترك هذا القرار جملة من الآثار على الاقتصاد قيد البحث، وكالآتي (علوان، 2006، 2-3):

أولاً. الآثار الإيجابية

1. جاء التصحيح بوصفه إجراءً وقائياً للحد من ظاهرة التهريب للمشتقات النفطية خارج الحدود لعدم سيطرة الإدارات الكمركية والأمنية المسؤولة عن ضبط الحدود بسبب الفساد الإداري وضعف الإمكانات المتيسرة.
2. جاء التصحيح كقانون ضريبي يحقق إيرادات بدون تهرب أو كلفة ضريبية يجعل الإدارة الضريبية غير قادرة على الاجتهاد في التقييم ويلزم المكلفين بدفع ضريبة كون السعر المحدد لا يخضع للتقييم كباقي الأوعية الضريبية، وبالتالي تكون الإيرادات الضريبية محددة حسب الكمية المباعة من الإنتاج والسعر.
3. جاء هذا التصحيح لتغطية جزء من نفقات الإنتاج لهذه المشتقات النفطية، ومن الممكن زيادة السعر ليغطي الكلفة الكلية لإنتاجها أو تحقيق ربح في المستقبل بعد تجاوز الأزمة.
4. بسبب تدني أسعار البنزين أصبح استخدام السيارات الخاصة لأغراض كمالية (المباهاة) مما يسبب ازدحاماً مرورياً كبيراً ناهيك عن تلوث البيئة، لذا جاء هذا القرار كضريبة للحد من هذا السلوك.

5. إن هذا التصحيح جاء بوصفه سياسة اقتصادية لكشف الأزمات الحاصلة في الإدارات الكمركية والضريبية والأمنية ووزارة النفط والنقل والاتصالات والكهرباء.
6. كشف ضعف استجابة الصناعة النفطية العراقية في زيادة الإنتاج لمواجهة الطلب المتزايد في موسم الشتاء.
7. كشف ضعف إستراتيجية وخلل البرنامج الاقتصادي والتنظيمي لوزارة النفط (إن وجد) على المستوى المحلي أو الدولي.

ثانياً. الآثار السلبية

1. التأخر وعدم مواصلة المشوار في معالجة الأزمة العالقة مما عكس ردود فعل اجتماعية واقتصادية سلبية قد تفقد هذا القرار أو القرارات الأخرى المماثلة أو المتعلقة بها جدواها الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل القريب أو البعيد.
2. إن أحد أسباب نجاح هذا القرار هو تعود المواطن على مثل هذه الأزمات وخاصةً أزمة المشتقات النفطية وعلى فترة طويلة من الزمن، وهي حالة لها انعكاسات خطيرة على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
3. إن الاحتكار الطبيعي في صناعة النفط في العراق يمكّن من فرض السعر الذي تستهدفه الشركة دون توفير بديل كافي وعملي يعوض هذا النقص الحاصل وكأنها استبدلت المهم بالأقل أهمية، وهو تعويض العوائل الفقيرة بجزء من إيرادات الخزينة التي لا تكفي لسد الفجوة الحاصلة.
4. ارتفاع أجور النقل بشكلٍ مضاعف أو أكثر، وإن انتقال عبء ارتفاع أسعار المشتقات النفطية إلى المواطن العادي عبر ارتفاع أجور النقل جعل المواطن هو الأكثر تضرراً من عمليات التصحيح المذكورة، فضلاً عن ارتفاع أجور النقل في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
5. ترك هذا القرار الكثير من الفجوات للمنتفعين من الأزمات لاستغلال المواطن وهدر وقته وجهده، إذ انتشرت ظاهرة البيع خارج المحطات بسعر جديد يفوق سعر التصحيح وهو سعر السوق الموازي.
6. قلة الإنتاج في الصناعة الإنشائية وارتفاع أسعار منتجاتها مما اثر على قطاع الإنتاج والإنشاءات وخاصة سكن العوائل.
7. أثرت الأزمة على قطاع النقل والمصانع المرتبطة بقطاع النفط بارتباطات أمامية وخلفية، كما أثرت على بعض المهن الاقتصادية الأخرى.

8. أدى التصحيح إلى ارتفاع أسعار الكثير من المنتجات المحلية، مما شجع على استيرادها من الخارج بسبب أسعارها التنافسية، مما أدى إلى تهريب مبالغ مالية كبيرة إلى خارج القطر كانت تشكل طلباً محفزاً للاستثمار المحلي.

إن نظرة سريعة على الإيجابيات والسلبيات نرى أن أغلب الإيجابيات جاءت لمعالجة الخلل في الدولة ومؤسساتها من فساد مالي وإداري، ضعف الطاقة الإنتاجية لمصافي النفط، فضلاً عن التهريب الذي سببه ضعف الأجهزة الرقابية والأمنية. والسؤال المطروح هنا هو: **هل تحقق ذلك أم لا؟**

إن المتحقق فعلاً هي السلبيات التي تحملتها العائلة العراقية التي كانت وما زالت آثار الحروب والحصار ظاهرةً عليها، وقد استعرضنا نصيب الفرد من الناتج المحلي، ولوحظ أنه الأدنى مقارنةً بالدول المجاورة على مدى الحدود الزمانية للبحث، كما أن الجدول (2-4) يبين أن دعم المشتقات النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في العراق وبعض دول العالم لسنة 2004 كان جيداً، إلاّ أنه وبعد الرفع الجزئي للدعم انخفضت نسبة الدعم للمشتقات النفطية في العراق إلى 8.2% ، 4.7% ، 3.6% للسنوات 2005، 2006، 2007 على التوالي.

الجدول (2-4)

دعم المشتقات النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في العراق وبعض دول المختارة لسنة 2004

الدولة	دعم المشتقات النفطية كنسبة من GDP%
العراق*	%11.3
مصر**	%4.6
الأردن	%3.6
نيجيريا	%3.5
إندونيسيا	%3
اليمن	%2.2
مالي	%2
الهند	%0.3

المصدر: * العراق، سرمد عباس جواد وليلى جبر محمد علي، 2007، سياسة الإصلاح في الموازنة العامة، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، ص5.

** بقية الدول، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2008، خريطة دعم استهلاك البترول في العالم.... أين تقع مصر، العدد 19، ص 13.

2-1-2-3 دعم شبكة الحماية الاجتماعية

جاء تأسيس شبكة الحماية الاجتماعية للمحافظة على القوة الشرائية للطبقات المتضررة من جراء رفع الدعم عن المشتقات النفطية والرفع الجزئي لمفردات البطاقة التموينية، أي بمعنى التحوّل من الدعم العيني إلى الدعم النقدي مع استهداف الطبقة الأكثر تضرراً من جراء رفع أسعار المشتقات النفطية أو مواد البطاقة التموينية (عزيز، 2005، 29).

وفي هذا الإطار يمكن أن نعرف شبكة الحماية الاجتماعية بأنها مجموعة أنظمة الضمان المالي والعيني الرسمية وغير الرسمية الموجودة في المجتمع عرفاً وقانوناً، والتي توفر لأفراده موارد مالية وعينية يتلقونها لرفع الضرر عنهم وتمكينهم من تجاوز احتمالات العسرة المادية في أوقات الشدة الاقتصادية وتراجع مستويات المعيشة. وتساعد هذه الشبكات أفراد المجتمع وأسره على اجتياز حالة العسر والأزمات التي تحل بهم بسبب الانقطاع عن العمل أو عند العجز أو وفاة معيل الأسرة، أو بسبب تغير الوضع الاجتماعي للفرد، كما في حالات الطلاق أو اليتم أو الترمل، أو عند وصول الفرد إلى نهاية عمره الإنتاجي وبداية مرحلة التقاعد، وكذلك الأزمات الطارئة التي تحل بالأمم نتيجة حرب أو مجاعة أو حصار اقتصادي أو دورات اقتصادية وخلافه (الطائي، 2009، 6).

وعليه، هدفت شبكة الحماية الاجتماعية المصممة حديثاً في العراق إلى جملة من الأهداف، منها (World Bank, 2005, 6):

1. مساعدة العائلات الأكثر فقراً وتعرضاً للضرر على مواجهة الأوضاع الراهنة عن طريق تحويلات نقدية هادفة.
2. مساعدة الأطفال على التمتع بصحة جيدة وتمكينهم من مواصلة الدراسة وبناء رأس مال بشري عن طريق تحويلات مالية مشروطة وبرامج غذائية.
3. مساعدة المعاقين والمنكوبين بمدفوعات نقدية، وتمكينهم من الحصول على أجهزة إعادة التأهيل.
4. خلق فرص عمل للعاطلين عن طريق الوساطة في التوظف وتنمية المهارات والحصول على قروض.
5. الإسهام في اشتغال سوق العمل بصورة سلسة عن طريق النظم الخاصة بالعمل.

6. حماية المسنين والمعالين من قبلهم ومنعهم من الوقوع في الفقر، عن طريق برامج تقاعد عادلة وقابلة للاستمرار مالياً.

إن الأهداف السالفة الذكر قد تعطل تحقيقها بالشكل المطلوب، وهذا يرجع إلى مجموعة من العوامل لعل أهمها (الطائي، 2009، 18):

1. إن مبالغ شبكة الحماية الاجتماعية غير مصممة للتكيف مع التغيرات في المستوى العام للأسعار(*)، لا سيما في ظل زيادة معدلات التضخم وارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية من مواد غذائية ووقود وأجور النقل والمواصلات .. وغيرها. إذ يعمل التضخم على تآكل قيمة الدخل الحقيقية، إذ إن معدلات التضخم المتزايدة أفقدت الإعانة الشهرية قيمتها الحقيقية.
2. إن شبكة الحماية الاجتماعية شملت تسع فئات فقط، وهي: (العاجزين، الأرامل، المطلقات، المكفوفين، الشلل، الأيتام، الطالب الجامعي المتزوج، العاطلين، أسرة السجين أو النزيل)، وإن هذه الفئات محدودة، إذ كان من الطبيعي أن تشمل في أية دولة مستقرة، لكن في ظل ظروف يعيشها العراق تمخض عنها فئات أخرى كانت نتيجة مترتبة على تلك الظروف، مثل المهجرين داخل البلد، والمتضررين جسدياً ومادياً جراء الأعمال الحربية، وذوي الشهداء والمتسولين.
3. عدم استهداف شبكة الحماية الاجتماعية للأسر المقصودة بالشكل الصحيح، إذ قد تشمل أسر ذات دخل متوسط أو عالٍ لسببٍ أو لآخر مما يقلص نسبة الأسر المستفيدة من الشبكة، إذ لا توجد آلية لتحديد الأسر التي تواجه حالة انعدام الدخل أو انخفاضه.

2-1-2 السياسة الضريبية

من المعروف اقتصادياً أن السياسة الضريبية ومن خلال زيادة حصيلة الضرائب تكمن فاعليتها في أوقات التضخم، إذ تعمل معدلات الضرائب العالية في أوقات التضخم على خفض الأسعار، إذ إن فرض الضرائب المباشرة على الدخول والثروات واقتطاع جزء منها والكبير أحياناً يقلل من توفر القوة الشرائية التي هي بيد الأفراد فيجبرهم على ادخار ثرواتهم وأموالهم ويقلل استهلاكهم وإنفاقهم فيقل الطلب الكلي النقدي على المعروض من السلع والخدمات، والمشتريات مما يؤدي بدوره إلى انخفاض المستوى العام للأسعار (عناية، 1998، 164).

(*) جاء ضمن تعليمات إنشاء شبكة الحماية الاجتماعية أن يتم تعديل المبالغ وفقاً لتقارير نسب التضخم للمحافظة على القدرة الشرائية للإعانات من التضخم، لكن ذلك لم يحدث على الرغم من تزايد معدلات التضخم في السنوات التالية.

وقد عكست معدلات التضخم العالية ولا سيما خلال النصف الأول من عقد التسعينات من القرن الماضي الزيادة الظاهرية للإيرادات الضريبية، ومع ذلك فإن تلك الإيرادات بقيت غير متناسبة مع الناتج المحلي الإجمالي، ولغرض الوقوف على مدى استجابة الإيرادات الضريبية للتغيرات في الناتج المحلي في الاقتصاد قيد البحث سوف يتم قياس المرونة الدخلية للضرائب.

وتشير فكرة المرونة الدخلية للضرائب بأنواعها إلى مدى استجابة الضرائب للتغير في الناتج القومي الإجمالي، وتقاس المرونة بقسمة التغير النسبي المئوي من تلك الضريبة على التغير النسبي المئوي من الناتج القومي الإجمالي، فإذا كان ناتج القسمة أكبر من الواحد الصحيح ستكون تلك الضريبة مرنة بالنسبة للدخل، وإذا كان الناتج أقل من الواحد الصحيح ستكون تلك الضريبة قليلة المرونة بالنسبة للدخل (كاظم، 2008، 107).

ولقياس المرونة الدخلية لإجمالي الإيرادات الضريبية في العراق نفترض العلاقة الأسية الآتية:

$$T = Ay^B \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (2)$$

$$L_n T = L_n A + B L_n y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (3)$$

T: الإيرادات الضريبية.

A: ثابت المعادلة.

B: المرونة الدخلية لإجمالي الإيرادات الضريبية.

Y: الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق.

وكانت النتائج للمدة 1991–2007 في العراق وللدالة أعلاه كالآتي:

$$LnT = 1.87 + 0.812\ y$$

(t) (5.18)

$R^2 = 62.6\%$ F= 26.8

ويتضح من خلال المعادلة أن معامل المرونة المحتسب والذي كان (0.812) يثبت أن الإيرادات الضريبية قليلة المرونة بحيث تستجيب بشكلٍ بطيء للتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي.

وهناك العديد من العيوب التي تقف وراء إخفاق الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة منها (وزارة المالية، 2006، 3–12):

أولاً. الأسباب الإدارية، وتشمل:

1. تعدد طرق تحصيل الضريبة.
2. صرامة أسلوب الجباية.
3. عدم دقة حصر المكلفين.
4. نقص الكوادر الضريبية.

5. تدني المستوى العلمي للكوادر العاملة في الهيئة العامة للضرائب.

6. ضعف وسائل الرقابة. 7. انخفاض مستوى الدعم المادي والمعنوي.

8. الفساد الإداري.

ثانياً. الأسباب الاقتصادية، وتشمل:

1. أسباب تتعلق بالظروف الاقتصادية. 2. وجود الازدواج الضريبي.

ثالثاً. الأسباب التشريعية.

رابعاً. الأسباب الاجتماعية.

2-1-3 السياسة الاقتراضية

في ضوء ما سبق عرضه عن أدوات السياسة المالية والتي أظهرت زيادة النفقات العامة لا سيما التحويلية منها بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعراق، وكذلك ضعف الجانب الضريبي في تمويل هذه النفقات، فضلاً عن محدودية الإيرادات النفطي، فقد احتاج العراق إلى مصادر لتمويل الإنفاق العام بجميع أشكاله، ولهذا فقد كان الاقتراض الداخلي والخارجي(*) أحد السبل للخروج من هذه الأزمة.

الاقتراض الداخلي

تتوقف الآثار المترتبة على الدين المحلي على مصدر الحصول على هذا الدين، فقد تقترض الدولة من الأفراد والبيوت المالية غير التجارية ويطلق عليه (الدين الحقيقي)، وعلى الرغم من عدم تأثير هذا النوع من أنواع الاقتراض على الإنفاق الاستهلاكي، إلاّ أنه يؤثر على الاستثمار الخاص، ويتوقف الأثر النهائي على كيفية استخدام الدين العام في أغراض استثمارية تزيد من النمو الاقتصادي أم في تمويل الاستهلاك بما لا يؤثر في الطاقة الإنتاجية للمجتمع، بل يزيد ذلك من الطلب الكلي. وقد تقترض الدولة من الجهاز المصرفي وهو ما يسمى (الدين الظاهري) والذي يخلق قوة شرائية جديدة في الاقتصاد الكلي (مركز المعلومات، 2005، 29)، ويتضمن هذا ضريبة مستترة تتمثل في ارتفاع معدلات التضخم وسريعاً ما تظهر الآثار الاقتصادية السالبة للتمويل التضخمي على الاقتصاد الكلي (حجازي، 2002، 11).

(*) تشير البيانات المتداولة عن الديون الخارجية للعراق إلى أنها وصلت إلى (110) مليار دولار قبل سنة 2003، وبعد ذلك لجأ العراق إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي ولأول مرة تقريباً، وقد تمّ شطب ما يقارب 80% من تلك الديون سواء على مستوى الدول المقرضة أو من خلال نادي باريس.

وعلى قدر تعلق الأمر بموضوع البحث سوف يتم توضيح أثر الاقتراض من البنك المركزي في التضخم من خلال معادلة انحدار بسيط، وقد أظهر التقدير النتائج الآتية:

$Inf = 8.2 + 1.61\ Debt$

(t) (5.95)

$R^2 = 71.6\%$ F= 35.35

ونلاحظ أن نتائج التقدير تتفق مع المنطق الاقتصادي، إذ كان لنمو الاقتراض الداخلي من البنك المركزي أثر طردي في زيادة معدلات التضخم، إذ إن ارتفاع هذه القيمة بوحدة واحدة يؤدي إلى تزايد معدلات التضخم بمقدار (1.61).

وقد اجتازت متغيرات الدالة الاختبارات الإحصائية، إذ إن الدالة تتمتع بقوة توضيحية بلغت (71.5%) مما يؤكد الثقة في النموذج، وفي قدرته على تفسير التغيرات في المتغير التابع، كما تشير قيمة (t) المحتسبة إلى أن معلمة المتغير Debt معنوية، كذلك ثبت معنوية الدالة ككل من خلال اختبار (F).

3-1 تقدير وتحليل أثر بنود السياسة المالية في معدلات التضخم

3-1-1 أثر متغيرات السياسة المالية في العمليات التضخمية

لغرض تحديد أثر السياسة المالية في معدلات التضخم تمّ اعتماد نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وكالآتي:

$$Inf = b_0 + b_1 extr + b_2\ Debt + b_3\ tax \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

إذ إن:

Inf: معدل التضخم (معبراً عنه بمعدل نمو الرقم القياسي لأسعار المستهلك).

extr: معدل نمو النفقات التحويلية.

debt: معدل نمو الدين العام الداخلي (الاقتراض من الجهاز المصرفي).

tax: معدل نمو الإيرادات الضريبية.

وبعد إجراء عملية التقدير والاختبار، ظهرت النتائج الآتية:

$Inf = 17.8 + 0.176\ extr + 0.772 Debt - 0.0242\ tax$

(t) (1.38) (5.67) (-6.10)

$R^2 = 79.9\%$ F= 15.92

وتظهر النتائج المقدرة أن النموذج اجتاز الاختبارات الإحصائية، إذ كانت قيمة (F) المحتسبة (15.92) وهي أعلى من قيمتها الجدولية، مما يثبت معنوية النموذج، كما أن معامل التحديد

بلغ (79.9%) أي أن متغيرات السياسة المالية الثلاث فسرت (79.9%) من التغيرات الحاصلة في معدل التضخم في الاقتصاد العراقي.

أما فيما يتعلق بتأثير كل متغير، فإنه لم يكن للنفقات التحويلية تأثير معنوي في معدل التضخم، إذ كانت قيمة (t) المحتسبة (1.38) وهي اقل من القيمة الجدولية، ذلك أن أغلب النفقات التحويلية كانت بصورة دعم عيني (دعم البطاقة التموينية، دعم المشتقات النفطية، دعم المزارعين من خلال دعم مستلزمات الإنتاج). إن زيادة النفقات في أوقات التضخم تؤدي إلى ارتفاع معدلاته، إلاّ أن زيادة النفقات بشكلٍ عيني تؤدي إلى امتصاص معدلات التضخم.

وفيما يخص تأثير الدين الداخلي (الاقتراض من الجهاز المصرفي) فإنه كان ذو تأثير أكبر من المتغيرات الأخرى، فقد بلغت قيمة (t) المحتسبة (5.67) وهي أعلى من نظيرتها الجدولية، وإن زيادة الدين بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة التضخم بمقدار (0.77)، وهذا التأثير طبيعي، إذ إن أغلب معدلات التضخم كانت نتيجة التوسع في عرض النقد بسبب تراجع حصيلة العملة الأجنبية المتحصلة من الإيرادات النفطية.

أما متغير الإيرادات الضريبية فقد جاء تأثيره عكسياً، وهذا يتماشى مع المنطق الاقتصادي، إذ إن الدولة في أوقات التضخم تعمل على زيادة الإيرادات الضريبية من خلال تفعيل النظام الضريبي من أجل امتصاص أكبر قوة شرائية لتخفيض معدلات التضخم، إذ إنه كلما تزداد الإيرادات الضريبية أي الأموال المسحوبة من الاقتصاد تنخفض معدلات التضخم، إلاّ أن قيمة المعلمة جاءت منخفضة، إذ بلغت (0.024)، أي أنه كلما زادت الإيرادات الضريبية بوحدة واحدة انخفضت معدلات التضخم بمقدار (0.024)، وجاء هذا متماشياً مع التحليل السابق للمرونة الدخلية للضرائب التي أثبت ضعف دور الضرائب في العراق في المساهمة بتخفيض التضخم.

مما سبق، لاحظنا أن القسم الأكبر من ارتفاع معدلات التضخم كان بسبب الاقتراض من الجهاز المصرفي، ولولا سياسة الإنفاق خاصةً على مجالات الدعم العيني فإن هذه المعدلات كانت ستشهد ارتفاعاً أكبر.

ولغرض ترجيح أثر الاقتراض من الجهاز المصرفي في العمليات التضخمية، فقد اعتمد النموذج الذي يركز على أثر النفقات التحويلية والإيرادات الضريبية في معدلات التضخم، إذ كانت نتائج التقدير كالآتي باعتماد Inf معدل التضخم، tax معدل نمو الإيرادات الضريبية، extr معدل نمو النفقات التحويلية، كالآتي:

$$Inf = 55.5 + 0.449\ extr - 0.004\ tax$$

(t) (2.21) (-1.34)

R^2= 25.6% F= 2.58

من المعادلة أعلاه، نجد أن الاختبار فشل في المقاييس الإحصائية باختبار (F) المحتسبة إذ بلغت (2.58)، كذلك انخفاض معامل التحديد بنسبة (25.6%)، مما يدل على ضعف أدوات السياسة المالية (النفقات التحويلية، الإيرادات الضريبية) في تزايد معدلات التضخم، وإن ارتفاع التضخم يرجع إلى أسباب أخرى منها الاقتراض من الجهاز المصرفي. ويمكن استخدام أدوات السياسة في تخفيض معدلات التضخم وامتصاص ارتفاعاته.

3-1-2 النتائج والمعالجات

أولاً. مارست عوامل عدة منها الحصار الاقتصادي، والحروب، ضعف حصيلة الإيرادات الضريبية والنفطية تأثير واضح في زيادة معدلات التضخم، وكان للاقتراض من الجهاز المصرفي أبرز تلك التأثيرات في معدلات التضخم.

ومن المعروف أنه في حالة مرور الاقتصاد بتضخم نقدي تعمل الدولة على رفع حصيلة الضرائب لغرض امتصاص أكبر قوة شرائية ممكنة، وإيقاف طرح قوة شرائية من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفي، وفي اقتصاد مثل الاقتصاد العراقي فإن تفعيل الإيرادات الضريبية لها دور مهم يتمثل في، الأول: لغرض امتصاص قوة شرائية من أصحاب الدخول العالية للتخفيف من آثار التضخم وتقليل الفوارق الدخلية بين أفراد المجتمع، والثاني: اعتمادها كمصدر تمويل للحكومة لدعم المشتقات النفطية ودعم البطاقة التموينية وغيرها من أوجه الدعم، وتعمل مع الإيرادات النفطية لتمويل هذا الدعم، **وذلك من خلال:**

- الاستفادة من رفع العقوبات الاقتصادية في المجال النفطي وعودة العراق إلى سوق النفط.
- محاربة التهرب الضريبي من خلال القضاء على الفساد الإداري.
- الاعتماد على ذوي الاختصاص في الدوائر الضريبية ومحاولة جذبهم.
- إيجاد طرائق أفضل للتحاسب الضريبي تحقق أقل تهرب ضريبي.
- فرض ضرائب جديدة (مثل ضريبة الاتصالات).
- زيادة الوعي الضريبي من خلال وسائل الإعلام.
- تقديم براءة ذمة من دائرة الضريبة عند قيام الشخص بتعاملات مالية أو بيع وشراء، وغيرها.
- إيجاد طرائق لحصر المبالغ المتهرب منها.

- استخدام نظام الإقرار الضريبي الموسع من خلال المكلفين، وهذا يتطلب خلق ثقافة ضريبية سليمة تقل فيها ممارسات التهرب الضريبي.
- عدم اللجوء إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي إلاّ في أضيق الحدود.

ثانياً. إن تأسيس شبكة الحماية الاجتماعية جاء لمعالجة آثار ارتفاع مستويات الأسعار نتيجة لرفع الدعم عن المشتقات النفطية ولم يتحقق ذلك نتيجة التضخم وكذلك حالات الفساد. وهناك آثار كبيرة للفساد أبرزها فيما يخص الجانب الاقتصادي (ميخا، 2008، 130):

- الفساد يضعف النمو الاقتصادي للبلاد.
- زيادة حجم المديونية وعدم إمكانية سداد الدين وذلك لتوجيه الموارد إلى غير مواردها الأساسية.
- تشويه عناصر النفقات الحكومية وزيادة التكاليف الإدارية بسبب الخسارة والنقص في العوائد.
- ارتفاع تكلفة الخدمات إلى 10% (وفق دراسة حديثة للبنك الدولي).
- التوزيع غير العادل للثروة بين أبناء البلاد مما يسهم في شيوع حالات الفقر والمجاعات وتردي الأحوال المعيشية والاجتماعية.

ويعاني الاقتصاد العراقي من وجود النقاط أعلاه، وإن أموال الفساد[*] كان من الممكن توجيهها إلى بنود الدعم الحكومي وبضمنها دعم المشتقات النفطية ودعم البطاقة التموينية ولا يتسبب رفع الدعم بإحداث التضخم الموجود حالياً. **ومن الممكن محاربة هذا الفساد من خلال:**

- وضع العديد من اللجان الرقابية المشرفة على المشاريع ذات الخبرات الجيدة.
- تدقيق سجلات الصرف للمشاريع.
- مقارنة أسعار السلع المشتراة بأسعار السوق من خلال لجان رقابية.

ثالثاً. وفي الجانب الإنفاقي فقد كان للإنفاق العيني على البطاقة التموينية ومستلزمات الإنتاج الزراعي ودعم المشتقات النفطية أهمية في امتصاص معدلات التضخم المرتفعة، ومن ثمّ كان لرفع الدعم عن المشتقات النفطية تأثير كبير على زيادة معدلات التضخم.

(*) تشير المعطيات الواقعية إلى أن هناك 150–200 ألف برميل تسرق يومياً من النفط العراقي. وفي عملية حساب بسيطة لكلفة الأموال المسروقة، وكالآتي: نفرض 150000 برميل سعر البرميل 40 دولار
150000 × 20 = 6.000.000 دولار يومياً
6.000.000 × 365 = 21.9 مليار دولار سنوياً.

رابعاً. إن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العراق والتي جاءت نتيجة تراكمات سنوات عديدة أنهكت المواطن العراقي وألقت مسؤولية كبيرة على الدولة في معالجة هذه الأوضاع من خلال زيادة نسبة الإنفاق المقدم على شكل دعم من الموازنة.

خامساً.تراجع الإنفاق المقدم إلى القطاعات الإنتاجية المختلفة وبالتالي تراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي.

إذ إن تزايد حجم الطلب الكلي من خلال السياسة النقدية التوسعية جلب معه ضغوطاً تضخمية كبيرة مع تراجع مستمر في العرض الكلي لأن الإنفاق لم يكن على أوجه غير إنتاجية حسب، بل كانت مجالات الإنفاق الداعمة للحرب وعسكرة الاقتصاد تمارس الإعاقة والتدمير والملاحقة لكل بنى الإنتاج التحتية والفوقية، حيث شهدت القطاعات الإنتاجية إهمالاً وتدميراً كبيراً، وأصبحت كلف الإنتاج كبيرة جداً تدفع باتجاه التضخم (العنبكي، 2008، 41).

وتشير الحسابات القومية إلى اعتماد الاقتصاد في السنوات الأخيرة على قطاع النفط وحده، إذ تراوحت نسبته في الناتج المحلي بين 53.9%-63.4%.

الجدول (3-1)

التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للمدة 1998-2007 (%)

القطاع السنة	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمقالع	الصناعة التحويلية	البناء والتشييد	الكهرباء والماء	النقل والاتصالات والخزن	تجارة الجملة والمفرد	البنوك والتأمين	ملكية دور السكن	خدمات التنمية الاجتماعية	المجموع
1998	13.8	17.7	12.8	7.4	1.5	7.3	12.2	6.3	3.3	18.4	100
2004	7.3	63.4	1.6	1.0	0.5	7.6	6.4	0.7	0.7	10.8	100
2005	6.6	61.3	1.9	4.6	0.6	7.6	6.4	0.8	0.6	9.6	100
2006	5.8	55.2	1.5	3.6	0.8	7.0	6.6	0.7	7.6	11.2	100
2007	5.0	53.9	1.7	3.5	1.0	6.9	6.5	0.8	8.6	12.2	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، 2007، المجموعة الإحصائية لعام 2007.

ويفضل تقديم الدعم الحكومي إلى القطاعات الإنتاجية المهمة وذلك من خلال الأموال المستحصلة من الإيرادات الضريبية ومحاربة الفساد، وعدم الاعتماد على القطاع النفطي بوصفه مصدراً رئيساً للتمويل.

ومن القطاعات الإنتاجية المهمة في البلد هو قطاع الصناعة الذي يعدّ القطاع الأول والأكثر مردوداً من باقي القطاعات، وعليه الاهتمام به يكتسب أهمية فائقة. وحين يتمكن البلد من تفعيل الواقع الصناعي فسوف يتجه إلى التقليل من استيراد المواد والسلع خاصة ذات المواصفات الرديئة. وإن الواقع الحالي للصناعة العراقية مؤلم وخاصةً لمعامل وشركات القطاع الخاص التي حاولت العودة للإنتاج، إلاّ أنها واجهت مصاعب كبيرة مما اضطرها للتراجع، إذ كيف يمكنها الاستمرار وسط معروض سلعي يقل سعراً عن الإنتاج ويفوقه من حيث النوعية؟ وكيف تستمر ولا توجد أي إجراءات لحماية المنتج المحلي؟

ولهذا نجد التوقف شبه التام لبعض المنشآت التابعة لوزارة الصناعة، وجميعها تعاني من عدم وجود الدعم الحكومي خاصةً في مجال القروض الحكومية التي تسهم في دعم هذه الصناعات (كاظم، 2008ب، 3-4).

كما يجب تفعيل آليات العمل في القطاع الزراعي الذي يحتل أولوية كونه المسؤول عن الأمن الغذائي للبلاد، فمن الضروري معالجة المشكلات التي يعاني منها هذا القطاع الحيوي بغية إنتاج المحاصيل التي تدخل في صلب احتياجات المواطن اليومية، والوصول إلى الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الزراعية وبخاصة الإستراتيجية منها. وهناك العديد من العوامل التي أسهمت في التراجع الواسع للإنتاج الزراعي وأصبح المستورد من جميع المواد الغذائية يشكل غالبية البضائع المعروضة في السوق العراقية (كاظم، 2008ب، 5)، **ومعالجة ذلك يتطلب:**

- تقديم الدعم الحكومي وزيادة التخصيصات لهذين القطاعين الحيويين لغرض النهوض بها ومعالجة المشاكل التي يعاني منها.
- تقديم دفعات مالية إلى المنشآت التي تعاني من التوقف حتى تستطيع الوقوف مرة أخرى والاستمرار في نشاطاتها.
- حماية المنتج المحلي والتركيز على أن يكون منافس للبضائع الأجنبية.

المصادر

الرسائل والأطاريح الجامعية

1. محمد حسن رشم العتبي، 1999، تحليل بعض الآثار الاقتصادية لسياسة دعم أسعار محاصيل الحبوب الرئيسية في العراق للمدة 1974-1996، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
2. عبدالغفور إبراهيم أحمد، 1997، الأمن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
3. عاتق سالم جابر، 2000، اتجاهات السياستين المالية والنقدية في الاقتصاد اليمني في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
4. عصام عبدالخضر العامري، 2001، الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية وأثره على التنمية الاقتصادية في العراق للمدة 1970-1995، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
5. عدي سالم الطائي، 2005، الاتجاهات العامة للنفقات التحويلية في بلدان عربية مختارة للمدة 1980-2002، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
6. خالد حمادي، 2006، أثر الخصخصة في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي في تجارب دولية مختارة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

البحوث والدراسات

1. سرمد عباس جواد وليلى جبر محمد علي، 2007، سياسة الإصلاح في الموازنة العامة، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية. على الموقع:/www.mof.gov.iq/ar
2. سرمد النجار وهدى العزاوي، 2006، المفاضلة بين استدامة البطاقة التموينية والخيارات البديلة، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية. على الموقع:/www.mof.gov.iq/ar
3. جعفر طالب أحمد و د. هيثم لعيبي إسماعيل، 2006، سياسة تخفيض الدعم الحكومي عن المشتقات النفطية وتأثيراتها في العراق بعد نيسان 2003 (مدخل اقتصادي بيئي).
4. أموري هادي كاظم وآخرون، 2006، تحليل دوال الاستهلاك: دراسة تطبيقية لنمط إنفاق المستهلك في العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية. على الموقع:/www.mof.gov.iq/ar
5. هدى هادي العزاوي، و سرمد عباس النجار، 2006، تداعيات أزمة الوقود وسبل علاجها، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية. على الموقع:/www.mof.gov.iq/ar
6. حسن عباس علوان، 2006، تصحيح أسعار المشتقات النفطية – أزمة إدارة أم إدارة بالأزمات 2006، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية. على الموقع:/www.mof.gov.iq/ar
7. ثامر الغضبان، 2005، من أجل إصلاح قطاع توزيع المنتجات النفطية في العراق، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، عدد خاص عن إصلاح أسعار المشتقات النفطية، بغداد.
8. ليلى كاظم عزيز، 2005، شبكة الحماية الاجتماعية، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، عدد خاص عن إصلاح أسعار المشتقات النفطية، بغداد.

9. فلاح خلف الربيعي، 2006، تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، عدد خاص عن التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية، بغداد.
10. كمال البصري، 2006، التضخم وأزمة الوقود عام 2006، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، عدد خاص عن التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية، بغداد.
11. حميد فرج الأعظمي، 2000، الآثار الاقتصادية لرسالة التدبير في إيقاف التضخم الجامح في الاقتصاد العراقي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 2، بيت الحكمة، بغداد.
12. إبراهيم موسى الورد، 2006، التضخم الاقتصادي في العراق أسباباً وآثاراً ومعالجات، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، عدد خاص عن التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية، بغداد.
13. ميسر جاسم غزال، 2008، معالجة التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 49، جامعة البصرة.
14. عدنان حسين يونس، 2001، التضخم ودور الضرائب المباشرة وإعادة التوزيع في العراق للفترة 1986-1996، المؤتمر العلمي الأول (الضريبة دعامة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية)، الهيئة العامة للضرائب، بغداد.
15. عمار عبدالجبار، 2006، التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، عدد خاص عن التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية، بغداد.
16. مظهر محمد صالح، 2006، الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، عدد خاص عن التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية، بغداد.
17. مظهر محمد صالح العاني، 2008، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 28، بغداد.
18. برنامج الأغذية العالمي والجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، 2006، تحليل الأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، العراق.
19. برنامج الأغذية العالمي والجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، 2008، تحليل الأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، العراق.
20. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2008، خريطة دعم استهلاك البترول في العالم .. أين تقع مصر؟ العدد 19، على الموقع www.idsc.gov.eg.
21. عدي سالم علي الطائي، 2009، واقع شبكة الحماية الاجتماعية في العراق وإمكانيات تطويرها (محافظة نينوى أنموذجاً)، بحث مقبول للنشر في مجلة بحوث مستقبلية، كلية الحدباء الجامعة، الموصل، العراق.
22. عمار مجيد كاظم، 2008، قياس المرونة الدخلية والعبء الضريبي والضغط الضريبي الحدي لإجمالي الإيرادات الضريبية عموماً ولضريبة الدخل خصوصاً للفترة 1980-2001، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 16، الجامعة المستنصرية، بغداد.
23. عبدالحسين العنبكي، 2008، السياستان النقدية والمالية بين التناقض والتناغم، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 16، الجامعة المستنصرية، بغداد.
24. عباس كاظم، 2008ب، ظاهرة الإغراق السلعي وأثرها على الاقتصاد العراقي، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية. على الموقع:/www.mof.gov.iq/ar

25. لهيب توما ميخا، 2008، التأثيرات السلبية للفساد على التنمية المستدامة ودور الحكم الصالح في مكافحتها مع إشارة إلى البلدان العربية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 16، الجامعة المستنصرية، بغداد.
26. المرسي السيد حجازي، 2002، اتساع نطاق الدين العام في دول العالم الإسلامي: المشكلة والحلول، المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، على الموقع: www.uqu.edu.sa/icie/webpages.bhooth/47.doc.
27. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2005، الدين العام المحلي ومؤشرات الاقتدار المالي، على الموقع: www.idsc.gov.eg.

الكتب

1. غازي عناية، 1998، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، الأردن.
2. بول آ. ساموبلسون، ويليام و. نورد هاوس، 2001، الاقتصاد، ترجمة: هشام عبدالله، نيويورك.
3. أحمد الهيتي، 2008، نظرية الاقتصاد الكلي، الموصل.

الأجنبية

1. D. M. Mithani, 1998, Modern Public Finance: Theory and Practice, Himalaya Publishing House, Delhi.
2. Adam Smith, 2006, Macroeconomic Policy and Inflation In Iraq, on web site: www.ooer.org/inflation/DIFDmacroeconomicoutlookabdinflationAugs06.pdf
3. World Bank, 2005, Iraqi Social Protection In Transition: Labor Policy, Safety Net and Pensions. On web site: http://siteresources.worldbank.org/irffl/policynote-sp-f-pdf.

http://www.sesrtcic.org/index-ar.php

4. علي دنيف حسن، 2008، رؤية في أسباب التضخم في العراق، معهد الإمام الشيرازي للدراسات، على الموقع: www.silroonline.org.
5. محمد العسومي، 2008، ارتفاع أسعار النفط ومعدلات التضخم، معهد الإمام الشيرازي للدراسات، على الموقع: www.silroonline.org.
6. معهد الإمام الشيرازي للدراسات، 2008، أثر التضخم ومعدلات الفائدة في اسعار الصرف، على الموقع: www.silroonline.org.